

الموضوعية في كتابة التاريخ

الدكتور ياسين خليل
كلية الآداب / جامعة بغداد

١ - تحدثنا في الحلقات السابقة تحت عنوان « كيف نفهم التاريخ ؟ » عن الحوادث والوقائع والحقائق التاريخية ، وعن جانب من الرسالة الحضارية التي حملتها الامة العربية عبر التاريخ ، ودور هذه الرسالة في فهمنا للتاريخ . وتتابع في هذه الحلقة الموضوع نفسه ، فنناقش مسألة اختلف فيها المؤرخون وفلاسفة التاريخ وهي : هل يمكن تحقيق الموضوعية التي نجدها في العلوم الطبيعية ، في كتابة التاريخ ؟

ولاجل ان تكون الاجابة واضحة المعالم لا بد ان نحدد مفهوم الموضوعية بصورة عامة أولاً ، ثم نتعرف من خلال المفهوم ان كان بالامكان كتابة التاريخ موضوعياً ثانياً .

لقد جذب مفهوم الموضوعية انظار العلماء في شتى فروع المعرفة نظراً لما تحقق بفضلها من تقدم العلوم الطبيعية وما نتج عنها من اكتشافات العلماء لعدد غير قليل من القوانين الطبيعية التي استطاع الانسان بفضلها فهم الطبيعة وظواهرها بشكل أفضل . فبعد التأملات الميتافيزيقية والمحاولات الذاتية التي طرحها الانسان لفهم الطبيعة وظواهرها ، والتي لم تستطع ان

(*) تمثل هذه الصفحات آخر ما كتبه الاستاذ الفاضل المرحوم الدكتور ياسين خليل الذي توفى في ايار عام ١٩٨٦ .

العربي الخليجي ، مكتب المتابعة ، مطبعة وزارة الاعلام لدولة
البحرين ، ١٩٨٣ •

— وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، انجازات على طريق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحزب والثورة ، بغداد ، ١٩٨٥ •

— وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية

(الملفاة) ، دائرة رعاية المعوقين وتجربة العراق في مجال رعاية

المعوقين ، مطبعة العمال المركزية ، بغداد ، ١٩٨٥ •

— وزارة العدل •

— قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ ، مطبعة وزارة

العدل ، بغداد ، ١٩٨٠ ، اصلاح النظام القانوني (٩) •

— السجلات والتقارير الرسمية للمؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية

(الملفاة) قسم دور الحضانه ، ١٩٨٣ •

— تقرير صادر عن المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية (الملفاة) قسم

التخطيط والمتابعة ، ١٩٨٤ ، بغداد •

تحقق أي تقدم حقيقي في معرفة الانسان ، انتقل الانسان الى مرحلة جديدة استبعد فيها من طريقه الفرضيات الميتافيزيقية والآراء الذاتية ، ليجد نفسه في وسط الطبيعة من جديد يتعلم منها ولا يفرض عليها تأملاته ورغباته ، فكانت الموضوعية اساس موقفه الجديد .

٢ - ترتبط الموضوعية في العلم بشرط عدم تدخل اللاحث ذاتيا في ميدان البحث ، اللهم الا بالقدر الذي تمليه عليه الطريقة العلمية ، بحيث يتعد كليا عن تصوير الوقائع والحقائق بالشكل الذي يرغبه أو يتصوره أو يميل اليه سواء بتحيز أو بتعصب . فليست الطبيعة امتدادا لرغبات المشاهد واحاسيسه وأفكاره ، وهي ليست من خلق أو ابداع عقله ، بل هي وجود مستقل عن الذات الانسانية وان دور هذه الذات يقتصر على محاولة فهم الطبيعة وظواهرها ، وتكون معرفة شاملة يشترك فيها ويستفيد منها البشر .

ان افضل سبيل لفهم معنى الموضوعية بالاضافة الى ما تقدم هو في كشف التعارض بينها وبين الذاتية واختلافاتها في تزويد الانسان بمعرفة علمية رصينة . اذا دققنا النظر في الجانب اللفظي لمفهوم « الموضوعية » لادررنا على الفور انها ذات صلة بالموضوع ، والموضوع شيء قابل للادراك ، وانه خارج ومستقل من العملية الادراكية ، وان دراسة الشيء أو الموضوع معناه اخضاع جميع صفاته وخواصه وظروفه للبحث بتجرد ، واذا دققنا النظر في الجانب اللفظي لمفهوم « الذاتية » لادررنا على الفور انها ذات صلة بالذات ، والذات هي الجانب المقابل للموضوع ، وانها القوة الادراكية بالحس والعقل ، وهي ليست جزءا من الموضوع ، بل طرف ضروري في العملية الادراكية وبناء المعرفة . وللذات كذلك جميع الخواص الشعورية والصفات النفسية والحالات الانفعالية وغير ذلك .

٣ - ان التأكيد على الموضوعية في العلم وادانة الذاتية ناتج عن

الاخفاقات التي رافقت الذاتية في معرفة العالم الخارجي . فالاعتقاد المطلق
بقدره العقل الانساني من الوصول الى المعرفة الحققة بشأن الكون من خلال
التأمل والالتزام بمقولات ومبادئ مغروزة في العقل ، يمثل صورة من
صور الذاتية . كما ان الاعتقاد بان العالم الخارجي وهمي لا وجود له
حقيقة ، وان الادراك الحسي لا يقودنا الى المعرفة العلمية الرصينة ، وان
المنطق بقوانينه هو الاساس في المعرفة الحققة ومقياسها ، يمثل صورة أخرى
من صور الذاتية . وان الاعتقاد بان الانسان هو مقياس جميع الاشياء ، وان
المعرفة بالعالم الخارجي نسبية لا تصل الى حدود الاجماع والشمولية ، وان
الاشياء والحوادث والوقائع تختلف باختلاف المراقبين لها وتخضع لوجهات
نظرهم ومواقفهم ، صورة أخرى من صور الذاتية .

لاشك ان هذه الصور للذاتية وغيرها غير قادرة على تطوير المعرفة
العلمية ، بل انها مسؤولة الى حد كبير عن كثير من الاخفاقات والنسو
البطية للمعرفة العلمية . لذلك نجد ان علماء العصر الحديث بتعلقهم
بالموضوعية واستبعاد الصور المختلفة للذاتية ، ينظرون الى البحث العلمي
ومستلزماته بثقة عالية نتيجة لما أصاب العلم بفضل الموضوعية من تطور
وتقدم .

٤ - وترتبط الموضوعية كذلك باسلوب البحث ونتائجه ، وغالبا
ما يكون الاستقراء هو المنهج أو الاسلوب الذي يتوخاه الباحث في الانتقال
من حالات أو أشياء محدودة قيد الدرس بعد الملاحظة والتتبع واجراء
التجارب ، لاكتشاف العلاقة الموضوعية الثابتة أو الجوهرية التي تجمع
الحالات في صيغة واحدة ، الى الفرضية وهي قول كلي يعبر عن افتراض
العلاقة الثابتة ، لتعليل الحالات قيد البحث . فاذا ما ايدت الملاحظات
والتجارب الجديدة ما تعبر عنه الفرضية ، فانها سرعان ما تتحول الى قانون
طبيعي ، ولكن يبقى القانون دائما عرضة لاختبارات جديدة في المستقبل ،

وكلما ايدته الملاحظات والتجارب ازدادت درجة متانته والثقة به في تعليل
حوادث وظواهر اخرى . وهكذا الموضوعية في العلوم الطبيعية شرطا من
شروط البحث العلمي من جهة ، ومنهج مرتبنا بالاستقراء والقانون من
جهة ثانية ، وطريقة في التثبت من صدق القوانين أو كذبها من خلال
الملاحظات والتجارب من جهة ثالثة . ومن الملاحظ ان المنهج العلمي المتبع
في العلوم الطبيعية يبدأ بالموضوعية أولا ويعمل على تدعيمها مع تقليص
فرص الذاتية تانيا ، وينتهي في دورته الاولى بالكشف عن القانون الطبيعي
ثالثا . وتبقى الموضوعية فاعلة في الدورة الثانية للمنهج ، حيث يلتزم الباحث
بالملاحظة والتجربة للحالة أو الحالات من أجل اثبات صدق القانون أو
كذبه ، فلا يحق له التعليل كيفما اتفق ، ولا يحق له ايقام رأيه أو رغبته
في جعل القانون صادقا أو كاذبا ، ويحق له فقط ان يتوثق من الملاحظة
والتجربة واشتقاقات القانون لادراك العلاقة بين القانون والملاحظات
والتجارب الجديدة ، وهذا هو جوهر الموضوعية في البحث العلمي .

٥ - ويحق لنا ان نتساءل الآن : هل يوجد فصل تام بين الموضوعية
والذاتية في البحث العلمي ؟ وهل للذاتية دور مهم في البحث الموضوعي ؟
وما هو مدى الذاتية المسموح به في العلوم الطبيعية ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الاسئلة بوضوح ودقة لا بد لنا من تحليل
المعرفة العلمية الخاصة بالعلوم الطبيعية وعلى رأسها علم الفيزياء . فالعالم
المادي الخارجي حقيقة موضوعية لا يمكن انكارها ، وان الحوادث
والاشياء والظواهر في الطبيعة مهما كانت صغيرة أو كبيرة موجودة خارج
الذات الانسانية وبمعزل عنها ، ولكنها في الوقت نفسه موضوعا للادراك
والبحت العلمي . والمعرفة العلمية حصيلة التفاعل بين الموضوع والذات ،
اذ لا يمكن بناء هذه المعرفة من غير وجود مستقل للحوادث والاشياء
والظواهر في الطبيعة ، ولا يمكن تصور معرفة علمية من غير الذات المدركة

المتعلقة بالوجود الانساني • فالمفاهيم العلمية تصورات بشرية لخواص
وصفات معينة في الوجود الطبيعي • والفرضيات والقوانين والنظريات ليست
الا طروحات علمية لفهم العالم الخارجي ، فهي بذلك ليست مطلقة أو يقينية
يقينا مطلقا ، بل هي عرضة للتغيير والتعديل والتبديل ، كما انها احتمالية
وليست صادقة صدقا مطلقا • ويعود السبب في هذا التلازم الى وجود
العنصر الذاتي في المعرفة العلمية والذي لا يمكن استبعاده مطلقا ، وعدم
امكانية بناء المعرفة بموضوعية مطلقة • ولكن هذه الذاتية مقبولة وضرورية
وجزء لا يتجزء من المعرفة العلمية ، اذ ليست المفاهيم والمبادئ والقوانين
والنظريات العلمية كيانات موضوعية موجودة في العالم الخارجي ، وهي
ليست انعكاسا للواقع المادي كما يحلو لبعض الناس قول ذلك بل مجرد
تراكيب من صنع البشر تعبر عن العلاقة بين الموضوع والذات • ويبقى
معيار صحة هذه العلاقة مرتبطا بالنتائج التي نحصل عليها من المعرفة العلمية
سواء من خلال فهم الطبيعة وظواهرها في ضوءها أو من خلال تأييد
الملاحظات والتجارب في المستقبل للقضايا المستتجة منها •

٦ - هذا هو موقف العلم الحديث من الموضوعية والذاتية ، فهل يمكن
تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية ، وخاصة في كتابة التاريخ ؟

وللاجابة على هذا السؤال لابد لنا في بادىء الامر من ابراز أهم
الاختلافات بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ، لان في ذلك كما اعتقد
مفتاح الاجابة •

لقد أصبح واضحا بان الحادثة أو الحالة أو الظاهرة في التاريخ
والعلوم الاجتماعية الاخرى ليست بمعزل عن الانسان بنفس الدرجة التي
تكون عليها في الفيزياء والعلوم الطبيعية الاخرى ، بل ان الانسان جزء
لا يتجزء من تكوينها ، فالتاريخ الذي نتحدث عنه هو تاريخ الانسان
والمجتمعات التي تألف بدورها من مجموعات بشرية ترتبط بعلاقات

اجتماعية واقتصادية وفكرية وغير ذلك •

ان نجاح العلوم الطبيعية في العصر الحديث في التوصل الى مجموعة كبيرة من القوانين والنظريات بفضل التأكيد على الموضوعية والتجريبية والاستقراء قد دفع بالفلاسفة وعلماء العلوم الاجتماعية الى الاقتناع بضرورة المنهج الاستقرائي والموضوعية في استقصاء الحوادث والوقوع باتجاه اكتشاف قوانين اجتماعية وقد ذهب بعضهم الى حدود التطرف بان حاول استعارة مفاهيم الفيزياء ومبادئ النظرية الميكانيكية في سبيل فهم وتفسير جميع الظواهر الاجتماعية ، ومن بينها التاريخية بالطبع • ولا تزال بعض الدراسات الحديثة في التاريخ وفلسفته لم تتخلص حتى الآن مما علق بها من تأثير العلوم الطبيعية ، وبقيت تردد عبارات ومقولات مستمدة من علم الفيزياء ومنهجه التجريبي •

يجب علينا ان ندرك بوضوح لا يقبل الشك أو التأويل بان الحادثة أو الحالة أو الظاهرة الطبيعية مستقلة عن الانسان بمعنى انها قائمة بغض النظر سواء كان الانسان موجودا او غير موجود ، في حين ان الحادثة أو الحالة أو الواقعة في التاريخ ليست مستقلة عن الانسان ، وانه لا يمكن تصور التاريخ السياسي والاجتماعي والحضاري للانسان في حالة عدم وجوده او غيابه عن المسرح •

٧ - كما ان تطبيق الاستقراء كمنهج فيزيائي يتطلب أو يفترض انتظام الظواهر وتكرارها ، بحيث نستطيع من خلال ذلك اكتشاف العلاقة الثابتة التي نعبر عنها بقانون طبيعي ، في حين ان الانتظام والتكرار للظواهر الاجتماعية ومنها التاريخية غير متوفر ، وان السببية بمعناها العام والدقيق غير قائمة • واذا صادف ان وجدت بعض الانتظامات وامكن التعبير عنها سببياً ، فان ذلك ولاشك في الحدود الدنيا ، ولا يمكن ان ترقى الى مستوى نستطيع التعبير عنها بقانون عام • ولقد ساعد انتظام الظواهر الطبيعية على

تزويد العالم بالثقة بان القوانين الطبيعية التي توصل اليها من طريق التجارب والملاحظات وتطبيق المنهج الاستقرائي ، سوف لن تتغير في المستقبل من ذاتها ، وان توفر الظروف الاولية للظاهرة يؤدي الى حدوث ما يترتب عليها ، وهذا معناه ان السببية في العلم الطبيعي تمنح العالم الفرصة بالتنبؤ مستقبلا ، ولا يخطر ببال أحد بان فعل السببية يمكن ان يتوقف بارادة انسان ما ، وان الاشياء يمكن ان تتغير فجأة فينقلب الانتظام الى عشوائية .

اما الامر في التاريخ والعلوم الاجتماعية الاخرى فمختلف ، فغياب الانتظام في الظواهر ، وحضور الارادة الانسانية في الفعل بالحدث والواقعة ، وعدم وجود السببية بالصورة الفيزيائية الدقيقة ، يجعل مسألة التنبؤ مستقبلا معقدة ، بل ولا يمكن تحقيقها اللهم الا في الحدود الدنيا كذلك .

٨ - ان معطيات العلوم الطبيعية هي الحوادث والظواهر والاشياء في العالم الخارجي ، وان استخدام التجارب المختبرية ليس الا وسيلة لنقل المعطيات من الطبيعة الى المختبر لدراستها بمعزل عن تأثير معطيات اخرى تشابهك معها في الفعل وهي حرة في الطبيعة . ونظرا لتوفر الموضوعية على أساس غياب الارادة الانسانية في الظاهرة الطبيعية ، فان التجربة المختبرية توفر للعلماء والباحثين نفس النتائج ، فلا يمكن ان تكون نتائجها مختلفة بالنسبة للاشخاص باختلاف انتماءاتهم القومية والجغرافية والسياسية والايديولوجية ، بل تبقى واحدة للجميع وان تكرر العمل بها في الظروف نفسها لا يغير من نتائجها كذلك ، فهي تحظى بناء على ذلك باتفاق شامل .

اما الامر بالنسبة للتاريخ والعلوم الاجتماعية الاخرى فعلى النقيض ، فليس هناك تجارب بالمعنى الذي نجده في الفيزياء ، وان وجدت بمض التجارب في علم النفس على سبيل المثال ، فانها ليست واحدة لجميع البشر في نتائجها ، وذلك لان الانسان كائن مختلف ومتغير ، فاستجابات انسان يتسمي الى حضارة متقدمة غير استجابات انسان قبائل افريقيا ، واستجابات انسان

ينتمي الى دولة ماركسية الثقافة والتوجيه غير استجابات انسان ينتمي الى دولة ليبرالية ، وهكذا ، فالانسان واحد في التكوين البيولوجي ، ولكنه مختلف في التكوين الحضاري والسياسي .

وبالاضافة الى ما تقدم فإن الحوادث والوقائع التاريخية لا يمكن ان تتكرر ، وان ارتباطها بعنصري الانسان والزمن يجعلها فريدة ، اذ لا يمكن اعادة الزمن الى الوراء ولا يمكن اعادة الانسان الماضي الى الوجود . كما ان النتائج التي يمكن ان يتوصل اليها الانسان من خلال دراسته للحوادث والوقائع لا تحظى بتفاهل شامل ، اذ تختلف النتائج باختلاف الانتماءات القومية والمذهبية والسياسية والفكرية ، وتختلف التقويمات تبعاً لذلك . واذا وجدت درجة معينة من الاتفاق الشامل في النتائج ، فذلك بين المؤرخين الذين ينتمون الى مدرسة فكرية او ايديولوجية واحدة ، ولا يمكن اعتبار ذلك شاملاً لكل المؤرخين .

٩ - يبدو الامر الآن واضحاً بان الموضوعية المتوفرة في العلوم الطبيعية لا يمكن تحقيقها في العلوم الاجتماعية ، وانه مهما حاول المؤرخ ان يكون موضوعياً في كتابته للتاريخ ، فانه سيجد نفسه في آخر الامر مخدوعاً بفهم خاطيء املته عليه نزعة في الارتفاع في المنهج التاريخي الى مستوى المنهج المستخدم في علم الفيزياء . والمشكلة في حقيقة الامر كامنة في طبيعة مادة البحث ذاتها ، فمادة الفيزياء غير مادة التاريخ ، وغاية الفيزياء غير غاية التاريخ ، وليس ضرورياً ان يكون منهج البحث واحداً لكل العلوم سواء كانت طبيعية او اجتماعية او انسانية . المهم ان يتوقف المؤرخ عن الركض وراء العلوم الطبيعية ، وان يتوقف عن اصدار احكام ذاتية لا تمثل الا موقفه المذهبي والفكري ، وعليه ان يبحث عن مجموعة من القواعد العامة في البحث التي تؤدي الى اتفاق شامل في حدود معقولة فتكون مقبولة من قبل الامة التي ينتمي اليها ويكتب تاريخها ويجسد اهدافها وآمالها .

١ - نقشنا في الحلقة السابقة الموضوعية في العلوم الطبيعية واختلافها عن الموضوعية في التاريخ والعلوم الاجتماعية ، وغايتنا في هذه الحلقة متابعة البحث لاثبت ان الموضوعية في كتبه التاريخ مجرد خرافة لا اساس لها ، ونبدأ بالمادة الاولية في كتبه التاريخ ، والمبدى التي تتحكم في عرض المادة التاريخية وتصنيفها وربطها في سلسلة زمنية متتابعة .

الحوادث في المجتمع الانساني التي تقع في الزمان والمكان هي اساس المعرفة التاريخية ، فالانسان عنصر اساسي في كل حادثة تاريخية ، فهو جزء لا يتجزأ من الحادثة ذاتها . وليس الانسان في الحادثة التاريخية مجرد بعد من ابعادها مثل بعدي الزمن والمكان ، بل ارادة فعالة في حالة التأثير ومستقبل ايجابي في حالة الاثر . ولهذا يجب ان ننظر الى الحادثة التاريخية بالاضافة الى واقعها الزمني الانبي وهو الحاضر الذي وقعت فيه ، من خلال ارتباطها بحادثة أو حوادث أخرى في الماضي من جهة ، وارتباطها بحادثة أو حوادث أخرى في المستقبل من جهة أخرى . وليست الارادة الانسانية في الحادثة واحدة وثابتة لا تتغير بحيث يمكن عرضها على اساس انها مجرد بعد تكويني لها ، بل انها متغيرة ومتبدلة وليست واحدة ، لذلك فان دراسة الحوادث التاريخية يستلزم بالضرورة دراسة البعد الانساني وتأثيره في التاريخ .

٢ - واذا كانت الحوادث التاريخية هي المادة الاولية في التاريخ ، فن معرفتها يجب ان تكون من قبل انسان ما ، وهذه المعرفة اما ان تكون مباشرة أو غير مباشرة . ففي الحالة الاولى يدرك الانسان بحواسه وثقله ما وقع امامه ، وسواء يقوم هو بتسجيل معرفته أو ينقلها بالرواية الى الآخرين ، فان هذه المعرفة لا يمكن ان تكون موضوعية ودقيقة للاسباب الآتية :-

أولاً - إذا كان المسجل أو الراوي جزءاً من الحادثة ، فإنه ولا شك سيعكس فهمه لها من خلال وضعية فكرية معينة ، حيث يكون للتحيز والتعصب ووجهة النظر وغير ذلك الأثر الكبير في عرض الحادثة أو روايتها ، وبذلك تفقد الموضوعية رتناً أساسياً من أركانها ، وهو ضرورة أن يكون المراقب بمعزل عن الحادثة . وفي الحالة الثانية عندما لا يكون المراقب أو المسجل أو الراوي جزءاً من الحادثة ، ولكنه كان على معرفة مباشرة لها ، فإن إمكانية تسجيل الحادثة أو روايتها بموضوعية دقيقة تعتمد على معرفته وإدراكاته ، وهو أمر لا يتوفر إلا عند قلة من الناس ، وهم الذين تدرّبوا على طريقة الرصد وطريقة العرض والتسجيل التاريخي ، وبخلافه تصبح الحادثة خاضعة لأوضاع المسجل أو الراوي النفسية والاجتماعية والفكرية ، فلا تتحقق الموضوعية .

ثانياً - وإذا كانت المعرفة التاريخية غير مباشرة بمعنى أن يكون المؤرخ أو أي شخص آخر مهتم بالحوادث التاريخية متلقي لما حدث ولم يكن شاهداً للحادثة ، وإنما سمع بها من آخرين أو قرأها في كتاب أو نقش أو مدونة على أية وسيلة من وسائل الكتابة ، فإن هذه المعرفة لا تكون خالية من الذاتية . فهي من جهة كانت معرفة مباشرة وقد اضيف إليها ادراك المشاهد أو المراقب وتصوراتهم ، كما أن تصادم الزمن عليها قد يفقدها بعض عناصرها الحيوية والمهمة ، فربما اغفل المسجل ذكر زمن وقوع الحادثة أو مكانها ، وربما كان لتغير معاني الألفاظ المستعملة في النص المدون أثره الكبير في فهم الحادثة أو الواقعة ، كما أن محاولة المؤرخ وهو في عصر آخر غير عصر الحادثة دراسة الواقع التاريخي ، براهين واضحة على عدم إمكانية تحقيق الموضوعية .

٣ - وإذا كانت الحارثة التاريخية لا تخلو من الذاتية ، فإن الطرف الآخر في المعرفة التاريخية وهو المؤرخ ليس مجرداً من تصوراته وأفكاره ونزعاته ، وهذا هو ما يجعل الموضوعية في كتابة التاريخ مجرد خرافة ، وإن الذاتية حقيقة واقعة . ففي العلوم الطبيعية على سبيل المثال يراقب العالم سلوك الظهرة سواء كانت حرة في الطبيعة مثل كسوف الشمس ، أو في المختبر مثل قياس سرعة الضوء في الفراغ ، من دون أن يكون لمعتقداته أي أثر في تدوين نتائج الملاحظة والمختبر . فالإنسان سواء كان متتمياً إلى المذهب الليبرالي أو المذهب الاشتراكي ، والإنسان سواء كان مسلماً أو نصرانياً أو بوذياً أو هندوكياً يقوم بتسجيل الظاهرة الطبيعية وفق شروط ومعايير عامة بعيداً كل البعد عن ما يعتقد ويؤمن به ، فلا يكون لدينه أو مذهبه السياسي أو الاجتماعي أي أثر على الظاهرة وتدوين نتائجها ، في حين أن الأمر مختلف بالنسبة للظاهرة الاجتماعية والحادثة أو الواقعة التاريخية ، إذ يلعب المعتقد الديني والسياسي والاجتماعي في عملية التدوين والحصول على النتائج وتفسيرها دوراً أساسياً و متميزاً ، حيث ينظر إلى الحادثة أو الواقعة التاريخية من خلال المعتقد . ومهما حاول المؤرخ أن يضع نفسه في موقف موضوعي ، فإنه سيجد نفسه في نهاية المطاف حيس معتقده وأفكاره وتصوراته سواء تلك التي يشترك بها مع غيره من أبناء المجتمع الواحد ، أو تلك التي يتميز بها عن غيره . وربما يقال أن تحقيق الموضوعية في كتابة التاريخ يمكن إنجازه بصورة أفضل إذا ما تناول مؤرخ أجنبي دراسة الحوادث والوقائع التاريخية لشعب أو أمة أخرى ، فهو ليس بالمشارك في الحوادث ، كما أنه لا يتحيز لظاهرة أو واقعة أو حقيقة فيجعل منها محور اهتمامه ، فالتاريخ بالنسبة له مجرد تعاقب وتزامن للحوادث والوقائع في الزمان والمكان . ويمكن الرد على هذا التوجه ببساطة ، فالمؤرخ الأجنبي مشبع بمجموعة كبيرة من القيم والمبادئ ، كما أن اختصاصه في التاريخ وفي تتبع وتحليل حوادث ووقائع

اجبره على حيازة بعض القناعات المستمدة من مجال بحثه ، فهو ينظر الى مادة التاريخ من زاوية معينة ووفق مقولات خاصة قد لا تصلح بتاتا ان تكون أساسا لدراسة تزيخ أي شعب من الشعوب ، فما هو خاص بشعب معين لا يمكن ان يكون عاما لكل شعوب الارض . اضع الى ذلك فان التعصب لتاريخ شعبه قد يؤدي به الى اصدار احكام خاطئة و متحيزة بالنسبة لتاريخ الشعوب الاخرى ، فيهمل وقائع وحقائق تاريخية ويفسر أخرى ، وقد يجره موقفه المتحيز الى ابراز حوادث ووقائع أخرى ليست على جانب كبيرة من الاهمية فيعطي لها دورا اكبر في التغيرات الاجتماعية والتاريخية .

٤ - لقد حاول المؤرخ الاوروبي تحقيق الموضوعية في كتابة التاريخ من خلال الاستعانة بمناهج العلوم الطبيعية وما تمخض عنها من نتائج علمية في اكتشاف القوانين وصياغة النظريات ، ولكنه اخفق في ذلك لمجرد ادراكه بن الاختلافات بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية كثيرة واسعة . والمؤرخ الاوروبي في نشاطه المتأثر متأثرا بالعلوم الطبيعية لم يتوقف عند حدود استعارة المفاهيم والمبادئ والمنهج من علم الفيزياء ، بل وجد في النظرية الحيوية ملاذا اخر يحاول تجربته في كتابة التاريخ ، لعله يصيب في ذلك نجاحا ، فكانت النتائج وبالا على المجتمع الاوروبي ، حيث عملت الطريقة الجديدة عملها في تغيير بنية الفكر والضمير ، فولدت قناعات غير انسانية وعدوانية ، وانعكس تأثيرها على السلوك والاخلاق والعلاقات بين الشعوب المختلفة .

لقد حققت الدارونية نجاحا كبيرا في اثبات تطور الكائنات الحية من كائنات وحيدة الخلية الى أخرى معقدة عبر مسيرة طويلة من الزمن ، ولم يتوقف التطور على الكائنات الحية الدنيا ، بل شمل كذلك الكائنات العليا ، ولم يستثن منها الانسان الذي اعتبر احد الكائنات الحية في شجرة التطور عبر ملايين السنين ، فقانون الانتخاب الطبيعي والصراع من أجل البقاء

وبناء الافوى هو القانون العام الذي ساد عن الكائنات الحية ، فالصراع المستمر بين الكائنات من اجل الحصول على الغذاء واستمرار الوجود وادى الى السهر على الكائنات الضعيفة التي لم تستطع ان تحصل على غذائها وصبحت غذاء لكائنات الاخرى اقوى منها على البقاء . وهذا نجد الطبيعة تعمل على ايجاد نوع من التوازن بين مجموع الكائنات ، فيقرض بعضها ويبقى الاخر ليستطيع التكيف مع الظروف الطبيعية المتبدلة ، حيث لا تسع الطبيعة لكل الكائنات ولا يتوسر الغذاء والقوت للجميع . وبناء على ذلك يجب التسليم بقانون اخر من قوانين التطور يتفق مع قانون الانتخاب الطبيعي ويدعمه ، فالكائنات التي تقوى على البقاء عليها ان تكيف مع بيئته الخارجية ، والا انقرضت من الوجود ، وهذا التكيف يشمل وسائل الدفاع عن نفسها ووسائل الحصول على الغذاء ، والحماية من الاخطار الخارجية . وقد يستغني الكائن الحي بالتدريج عن بعض الاعضاء لعدم فائدتها في التنافس من اجل البقاء ، بينما تنمو اعضاء جديدة ملائمة للظروف المتبدلة ومتكيفة مع البيئة الخارجية . ولما كانت الكائنات متباينة ومتطورة ، فلا بد من افتراض قانون آخر يدعم قانون الانتخاب الطبيعي يفسر ظهور انواع جديدة من الكائنات ، هو قانون الوراثة . فالصفات الجديدة التي اكتسبتها الكائنات الحية عبر مسيرة التطور تنتقل وراثيا الى الاجيال الآتية ، وهكذا ينبثق الجديد من القديم ، والمعقد من البسيط ، ثم يستمر التطور من جديد تحكمه هذه القوانين ، فتظهر انواع جديدة من الكائنات الحية في مرحلة لاحقة من مراحل التطور ، وتنفى كائنات اخرى لعدم قدرتها على الملائمة مع الظروف الجديدة .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الدارونية لا تعترف بالفائية ، فهي ترفض ان يكون التطور وفق خطة مرسومة تصل الى غاية معينة .

٥ - اثرت الدارونية بصورة مباشرة في دائرتين من دوائر الفكر

الأوروبي ، أولها : دائرة العلوم الاجتماعية ، حيث استعارت هذه العلوم
مفاهيم ومبادئ من هذه النظرية لتحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية
والحوادث التاريخية ، وثانيها : دائرة تدعيم وخلق فلسفات وايدولوجيات
عدوانية ، حيث أصبح النزاع بين الشعوب والتوميات محور اهتمامها ،
وسيادة قومية على القوميات الأخرى لأنه اصلح لبقاء هو اقنون العام .

بعد افادت العلوم الاجتماعية والتاريخية من النظرية الداروينية .
فستعارت منه فكرة التطور الحيوي ، والصراع ، والانتخاب الطبيعي ،
لما أصبحت فواين الداروينية محور اهتمام المؤرخين في تفسير تطور
المجتمعات وشؤون الدول والحضارات . فالمجتمعات الإنسانية تحكمها
قوانين التطور ، وان هذه القوانين واحدة لكل المجتمعات ، وان الاختلافات
التي نجدهم في المجتمعات ليست الا براهين على الاختلاف فيما بينها في
درجة التطور ، فمن المجتمعات من هي اشر تقدم في سلم التطور من
الأخرى . وان المجتمعات والدول يحكمها قانون الانتخاب الطبيعي
والصراع من اجل ابقاء ، ذلك ان الصراع هو جوهر التطور في المجتمع
الإنساني . وقد ذهب المؤرخون وعلماء الاجتماع والفلاسفة الى اثبات
اهمية اصراع والبقاء للأقوى من خلال اعادة النظر في تاريخ الشعوب
والامم والدول ، وقد ساعدهم في ذلك ما كان معروف في الاوساط الفلسفية
في القرن التاسع عشر من ان المجتمعات البشرية تطورت عبر مراحل معينة
باتجاه تحقيق مرحلة تقدمية قادمة ، وان لكل مرحلة من مراحل التطور
قوانينها الخاصة . وكانت الفلسفة الهيغلية ، وهي فلسفة تؤمن بالتطور ،
من أكثر الفلسفات التي بشرت بان لهذا التطور غاية يتحقق فيها الكمال
ويتهيئ عندها صراع المتناقضات .

٦ - وفي هذا الجو الفكري الذي سادت فيه الدارونية والهيغلية
والمادية العلمية التي تمخضت عنها نظرية نيوتن في الفيزياء والتطورات

اللاحقة عليها ، نشأت فلسفات وايدولوجيات شاملة ، حيث نجد فيها تحليلات وتفسيرات شملت جميع جوانب الحياة ، فلها نظرة شاملة للكون والحياة ، فتاولت الانسان والمجتمع والطبيعة ، وكان تاريخ الانسان وتطور المجتمعات البشرية جزءاً من اهتماماتها العامة .

٣

١- كان التاريخ ولا يزال محل اهتمام الافراد والجماعات والامم ، فهو الى جانب ما يكشفه عن حياة الانسان ومجتمعه ، وما انجزته الحضارات عبر العصور ، يزود الانسان الحديث بثروة كبيرة من الحوادث والوقائع والحقائق والافكار والانجازات ، ليفهم في ضوءها واقعه التاريخي والحضاري ، ويحدد موقفه في ضوء معرفته واتجاهاته ، فهل ينظر الى الماضي بعين الحاضر؟ او ينظر الى الماضي بقصد تعيين المسارات التاريخية للمستقبل ، او ينظر الى الماضي في ضوء اثبات مبادئ وأصول نظرية فلسفية جاهزة؟

ان كتابة التاريخ لشعب أو أمة يتطلب بالدرجة الاولى الاعتماد على الوثائق المكتوبة ومخلفات الانسان المختلفة التي تعبر عن نشاطه الفردي والاجتماعي والحضاري . ولكن سرعان ما تصادف مشكلة في غاية الاهمية هي : هل تستطيع الوثائق والمخلفات ان تقدم صورة حقيقية لما كانت عليه حياة الانسان والواقع الاجتماعي اضافة الى الحياة الدينية والسياسية والفكرية للمجتمع؟

الجواب : كلا وللأسباب الآتية :-

أولاً - لم تكن الكتابة منتشرة بين طبقات الشعب المختلفة ، بل كانت في العصور القديمة معروفة عند طبقة صغيرة من الشعب أغلبهم من رجال الدين والمعابد ، وكانت لهؤلاء صلة وثيقة بالحكام وأبناء

الطبقة الراقية • وهذا معناه : ان الوثائق التاريخية التي وصلت الينا لا تمثل الا حياة شريحة من المجتمع في أحسن الظروف ، وان الاغلبية من المجتمع لم تستطع ان تدون ما كانت عليه في حياتها الاجتماعية والسياسية والفكرية • وبذلك تبدو لنا ثغرة كبيرة تزداد عمقاً كلما اردنا استنطاق ما وصل الينا من وثائق تاريخية قليلة بقصد اعادة ترتيب الحوادث والوقائع وصولاً الى فهم دقيق للواقع التاريخي للمجتمع •

ثانياً - وفضلاً عن ندرة الوثائق التاريخية نجد ان ما وصل الينا لا يمثل الا الجزء اليسير جداً منها ، وذلك بسبب ضياع هذه الوثائق واندثارها • فمن المعروف مثلاً ان انسان وادي الرافدين قد كتب معلوماته وحوادث مجتمعه التاريخية على ألواح من الطين ، وان انسان وادي النيل قد كتب على ورق البردي بالاضافة الى وجود نقوش سجلت فعاليات انسان وادي الرافدين والنيل محفورة على الحجر أو مرسومة على الجدران ، الا ان معظم هذه الألواح والأوراق قد أصابها التلف بسبب التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والحروب وانطمار الجزء الآخر منها في باطن الارض ولم تكتشفه بعد معاول الآثاريين • وهكذا تبدو لنا ثغرة واسعة في معلوماتنا التاريخية ، ولا يمكن ان ندعي بان الايام القادمة قد تزودنا بالوثائق الكافية نتيجة لما قد يكتشفه علماء الآثار ، وستبقى هذه الثغرة قائمة فلا نستطيع ان نكون صورة حقيقية لما كان عليه المجتمع في الماضي •

٢ - وعلى الطرف الآخر نجد صعوبات ومشكلات أخرى تتصل بالشخص الذي دون الوثائق وذكر فيها المعلومات والحوادث التاريخية ، حيث ان هذا الانسان يخضع في نظرتة التاريخية الى المعلومات والحوادث لعوامل عديدة ، منها ذاتية تتصل به مباشرة ، ومنها اجتماعية تتصل بعلاقاته

الطبقية ، ومنها قومية تتصل بانتمائه الى الامة أو الشعب الذي ينتمي اليه .
لقد بات من المسلمات الآن بان الانسان ينظر الى الاشياء من خلال
معرفة بالاضافة الى حواسه ، وغالبا ما تتلون الوقائع والحوادث بلون تلك
المعرفة وما تطوي عليه من مواقف . فانسان المعبد القديم يملك حصيلة
كبيرة من المعلومات وقد اختلطت بها الخرافات والاساطير والقصص التي
تروي صراع الالهة ، فاذا ما صادف حادثة طبيعية أو تاريخية فانه ولاشك
سينظر اليها من خلال حصيلته من المعلومات . ولا يختلف الانسان في
العصور اللاحقة عن اخيه انسان المعبد اللهم الا في نوعية المعلومات والمعرفة ،
اذ لا يخلو الفرد من مواقف ذاتية يختلط فيها التحيز والتعصب ، بحيث
تصبح الحوادث والوقائع التاريخية ليست مجردة من تأثيره عليها وتصويرها
بطريقة تخدم أغراضه وما تطوي عليه نظرتة من تعصب أو تحيز .

لقد أدى هذا الموقف الى مطالبة جميع العاملين في حقول العلوم
الاجتماعية والتاريخية بتحقيق شرطين ضروريين في المعرفة الاجتماعية
والتاريخية هما : ضرورة التقليل من الاثر الذاتي في تسجيل الحوادث
والوقائع . والتميز بين الحدث والواقعة باعتبارهما يمثلان الجانب
الموضوعي في المعرفة ، وفهم أو تفسير الحدث أو الواقعة باعتبار ذلك تحليلا
يعتمد على معرفة المحلل وموقفه . والشرط الثاني هو ضرورة الاخذ
بالطريقة النقدية والتحليلية ، نقد الوثائق وتحليلها بالاساليب العلمية ،
واعتماد الطريقة التاريخية في ترتيب الحوادث والوقائع من زاوية معينة
يقررها المؤرخ من خلال فهمه للمسار التاريخي للمجتمع .

٣ - ومن الامور الصعبة في كتابة التاريخ كيفية اختيار الحوادث
والوقائع وما هي المقاييس أو المعايير التي يجب اتخاذها في سبيل التمييز
بين الاولي الضروري والثانوي غير الضروري ، وبعبارة أخرى : ما هي
شروط مبدأ الاختيار للحوادث والوقائع التاريخية ؟

من الخطأ الاعتقاد بان الحوادث والوقائع التاريخية تحدث بالضرورة وبصورة ميكانيكية في الزمان والمكان ، وان واجب المؤرخ لا يتعدى تسجيل ما يحدث بموضوعية تامة . ومن الخطأ الاعتقاد بان الحوادث والوقائع التاريخية تحدث كيفما اتفق ، وان للمؤرخ حرية تامة في ترتيب الحوادث والوقائع بصورة التي يعتقد انها صحيحة وأقرب الى الواقع .

لاشك ان المعلومات التاريخية عن الماضي لا يمكن ان تكون تامة ، وانه من المبالغة اذا زعمنا باننا نعرف كل شيء عن مرحلة تاريخية معينة . ولكن بالامكان تذييل كثير من الصعوبات التي تواجه المؤرخ اذا ما اتجهت الدراسة التاريخية الى استقصاء وتعقب تلك الحوادث والوقائع المؤثرة فعلاً في المسيرة التاريخية ، والتي يعزى الى حدوثها ما ظهر من حوادث ووقائع أخرى بعدها ، فتكون بمثابة السبب للحوادث الأخرى أو المشيئة التي تولدت فيها الحوادث الأخرى أو الظروف الضرورية لظهور ما بعدها من حوادث .

ان العقلية التاريخية المدربة تصوغ مبدأ اختيار الحوادث والوقائع من خلال دراسة وظيفية للمجتمع ، وذلك على أساس ان الحوادث والوقائع ليست منعزلة عن الكل الاجتماعي ، بل تكون مع غيرها شبكة معقدة تعكس الواقع التاريخي للمجتمع في فترة زمنية معينة .

ان من أكبر الأخطار في كتابة التاريخ ان يخضع مبدأ الاختيار لاعتبارات تمليها مواقف متحيزة ومتعصبة ، خاصة عندما تكون الحروب والاحقاد التاريخية قد ولدت في نفسية المؤرخ قناعات معينة وافتراسات خاصة ، فنجده يبحث بين زوايا التاريخ لعله يضع يده على حوادث ووقائع تؤيد ما يذهب اليه ، وبذلك يتحول التاريخ مادة للتقطيع تارة وموضوعاً للتأويل تارة أخرى ، وتتحول الحوادث والوقائع الى مجرد شواهد على صدق قناعاته وافتراساته .

٤ - يخضع مبدأ الاختيار الى ثلاثة أنواع من القناعات تبعد البحث عن الموضوعية ، وهي قناعات لا يمكن ان تكون سوى مذاهب في كيفية كتابة التاريخ :-

أ - قناعات فردية أو ذاتية ، وتتجلى في موقف المؤرخ الإدراكي والشعوري للحوادث والوقائع ، وهذا معناه : ان نظرية المعرفة التي يتسلح بها المؤرخ تفرض عليه أنماطا ومواقف خاصة من الحوادث والوقائع التاريخية ق فإن كان موقفه تجريبياً وحسياً ، فإننا سنجدته يرفض جميع الحوادث والوقائع التي يشعر انها جزء من اسطورة أو متعلقة بعقيدة صوفية أو ميتافيزيقية . اما اذا كان موقفه عقلياً أو ميتافيزيقياً ، فإننا سنجدته يرى الحوادث والوقائع التاريخية وكأنها جزء من ارادة الهية تتجلى في خطة محكمة لغاية معينة ، وان جميع ما يظهر في العالم الارضي ليس الا مجرد تجسيد حي للارادة الالهية .

وقد يدعي احد المؤرخين بان الالتزام بالموضوعية في كتابة التاريخ يملئ عليه دراسة الحوادث والوقائع بصورة مجردة ، حيث لا اثر لفكرة مسبقة تدفعه الى تفضيل حادثة أو واقعة على حادثة أو واقعة أخرى ، ولا اثر للانفعالية من أي نمط كان ، بل الالتزام الدائم بالاستقرائية في استقصاء الحوادث والوقائع وتحليلها في إطار الواقع التاريخي .

ان هذا الافتراض لا يمكن تحقيقه ، بل غالباً ما يتحول الى مبدأ مضلل يقنع القارىء أو المتبع لتاريخ مجتمع ما بان ما قدمه المؤرخ هو الصواب بعينه ، بينما قد يخفى وراءه قناعات ذاتية خطيرة تعكس في نهاية الامر حقيقة ما يرمي اليه المؤرخ من غايات .

ب - قناعات اجتماعية تتجلى في موقف المؤرخ ومجموعة قيمه ومثله العليا